# الفصل السابع

# الدولة .. والطبقة العاملة

obeikandl.com

ظهرت الطبقة العاملة على المسرح القوى الاجتماعية فى مصر فى فترة هامة من فترات التغير الاجتماعى والسياسى · وكان ظهورها ـ كما بينا من قبل ـ على صلة وثيقة بطبقة الفلاحين المعدمين فى الريف ، والبقية الباقية من طبقة الحرفيين فى المدن · ولكنها لم تلبث أن نمت نموا متميزا داخل وحدات المرافق الاحتكارية والصناعات والخدمات، وان ظلت ـ مثل هاتين الطبقتين ـ عند قاعدة السلم الاجتماعى سواء من ناحية نصيبها من الدخل القومى أو حظها من النفوذ السياسى · ففى هذه الفترة كانت السلطة الاجتماعية والسياسية قسمة بين جهاز الاحتلال والخديو والبورجوازية المصرية فى الزراعة · وكان جهاز الاحتلال يتشكل من مجموعة من الموظفين البريطانيين الذين وضعتهم بريطانيا فى خدمة الحكومة المصرية وأهمهم المستشارين الذين كانوا الوزراء الحقيقيين فى البلاد ، ثم مجموعة الضباط البريطانيين فى الجيش والبوليس ويرأسهم السردار البريطانى · وكان هذا الجهاز ـ بقيادة المندوب السامى البريطانى ـ يمارس السلطة الفعلية فى البلاد بينما كان الخديو والوزارة المصرية يمثلون السلطة الشرعية المجمدة أما البورجوازية المصرية فقد نشأت من خلال نمو الملكية الفردية فى الزراعة طوال القرن التاسع عشر ، فلما استقر الأمر للاحتلال البريطانى واتجه الى جعل مصر بلدا متخصصا فى انتاج القطن والتوسع فى زراعته من خلال مشاريع الرى والطرق والسكك الحديد الضيقة ، تضخمت

البورجوازية المصرية فى الزراعة كطبقة ذات مصالح اقتصادية وسياسية محددة ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بسلطات الاحتلال التى اعتمدت عليها بدورها فى بناء مؤسسات الحكم مثل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ( حتى عام ١٩١٣ ) ثم الجمعية التشريعية ( منذ عام ١٩١٣ ) ، فضلا عن مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية · وكان الحزب السياسى الممثل لهذه الطبقة والمعبر عن مواقفها هو « حزب الأمة » الذى أوقف تطلعاته الوطنية عند حد الحكم الذاتى فى ظل الاحتلال ·

والى جانب البورجوازية الزراعية ، شهدت المدن المصرية خلال هذه الفترة نموا ملحوظا لطبقة الرأسماليين التجاريين والمثقفين ممن كانوا ـ بطبيعة الحال ـ أكثر ثورية وتطرفا من البورجوازية الزراعية ، والذين أحسوا منذ نشأتهم بالتناقض الأساسى مع الاستعمار ومصالحه ومؤسساته فى البلاد · وكان قطاع المثقفين المشبعين بالأفكار الليبرالية الغربية أسبق القطاعات الى الحركة والنضال ضد الاحتلال وأجهزته ، من خلال الحزب الوطنى الذى كان الممثل الحقيقى لهذه الطبقة والمعبر عن أفكارها وتطلعاتها ·

لقد كان التناقض الرئيسى الذى يحكم علاقات هذه القوى ، هو التناقض بين الاحتلال ـ كقوة خارجية ـ وبين بقية القوى الاخرى وهى الخديو والحركة الوطنية بكافة جهاتها واتجاهاتها · وكان التناقض الثانوى بين الاحتلال والخديو ، كما كان بين البورجوازية الزراعية ممثلة فى حزب الأمة والبورجوازية التجارية والمثقفين ممثلة فى الحزب الوطنى ، وقد وجد الحزب الوطنى فى الطبقة العاملة وفى الحرفيين سندا

شعبيا هاما له فى معاركه ضد الاحتلال ومؤسساته الاحتكارية وفى نضاله ضد حزب الأمة واتجاهاته الجامدة ٠

## الطبقة العاملة ومؤسسات الدولة :

ظلت الطبقة العاملة ـ طوال هذه الفترة ـ بمعزل عن مؤسسات الدولة وأهمها المجالس المحلية ومجالس المديريات، ثم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية، وذلك برغم دعوة الحزب الوطنى الى تمثيلها فى هذه المؤسسات ، وادراجه هذه الدعوة فى برامج الفصول الليلية للعمال بمدارس الشعب ٠ ففى مقال بجريدة اللواء ( ٢٤ أكتوبر ١٩٠٩ ) حول أهداف هذه المدارس أكد الكاتب أن « العامل المصرى بحاجة الى تفقه مركزه فى المجتمع ومعرفة حقوقه السياسية فى الانتخابات وموقفه ازاء الحكومة » واعتبر ذلك واجبا أساسيا ستضطلع به مدارس الشعب ٠

ومن الجلى أن القوانين واللوائح التى كانت تنظم تشكيل هذه المجالس ـ بكافة مستوياتها ـ كانت تجعل **الملكية العقارية** شرطا أساسيا فيمن يرشحون لعضويتها ، وبهذا عزلت الطبقة العاملة عزلا قانونيا عن المشاركة فى هذه المجالس ، بقدر ما كانت بعيدة عن التأثير الحقيقى فى مجريات الأمور داخل هذه المجالس وخارجها ٠

ولعل منا من يتساءل : ألم تظهر الطبقة العاملة المصرية فى هذه الفترة اتجاها أو محاولة لانشاء حزب يمثلها فى العمل السياسى ، ويؤكد كيانها المستقل ( بدلا من الانضواء تحت

قيادة الطبقة المتوسطه وفئات المثقفين ) ويضمن لها المشاركة فى مؤسسات الدولة أو التأثير فيها ؟

لقد بحثنا كثيرا فى تاريخ النشـــاط السياسى فى هذه الفترة فلم نجد ما يشير الى ظهور مثل هذا الاتجـاه ، وذلك باستثناء محاولة فريدة ـ أو لعلها غريبة ـ لتأسيس ما سمى « بحزب العمال » أو « حزب المقاصد المشتركة للعمال » عام ١٩٠٨ · ونحن وان كنا نميل الى أن نأخذ هذه المحاولة بحذر كبير ، فاننا لا نرى ضررا من عرض أنبائها بالقدر الذى أتيح لنا من هذه الأنباء ·

ففى ١١ يوليو ١٩٠٨ نشرت الصحف اليومية ( اللواء والأهرام ) ، اعلانا عن دعوة عامة يوجهها « حزب المقاصـــد المشتركة للعمال » الى أرباب المهن والصنائع والعمال ، تقول ان محمد أحمد الحسن ، أحد مؤسسى « الوضـــاح » وحزب المقاصد المشتركة قرر القاء « خطبة عمومية فى حديقة الأزبكية موضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها الى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأى والصوت فى فى الاعمال النافعة ، واقامة جريدة يومية «الوضاح» ، لسان حال للحزب المذكور» ·

وانقطعت أنباء هذه المحاولة نحو ثمانية شهور حتى كان يوم ٢٧ مارس ١٩٠٩ حين نشرت الاهرام بيانا باسم « حزب العمال » يحتج فيه على صدور قانون الصحافة ويقول :

**« بالنيابة عن حوالى خمسين ألفا من العمـــال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القـاتل للحرية**

**ونطلب الغـــاءه فورا ، وأن مجلس ادارة الحزب سيعقد اجتماعا عاما لكافة العمال ثم يشـــكل مظاهرة كبرى سلمية تكون احتجاجا فعليا اذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب وأن العمال ربما طافوا جميعا على بيوت النظار وقصر الامارة العامر » ٠**

وفى ١٦ يوليو ١٩٠٩ نقرأ فى جريدة الأهرام ـ من جديد ـ بيانا بتوقيع محمود أبو عثمـــان يقول تحت عنوان « حزب العمال » ٠

**« كلنا يعلم مركز العمال فى اوربا ، فالعـامل هناك لافرق بينه وبين القاضى والمحامى ٠ ولما كان الانسان من فطرته الطبيعية ميال الى الارتقـاء ، قام جماعة من خيار عمال المصريين الذين يقدرون الأشياء وأسسوا حزبا باســمهم ليربط كلمتهم وعملوا بقول القائل :**

فتشـــبهوا ان لم تكونوا مثلهم

ان التشـــبه بالرجال فلاح

ويستمر البيان فيقول ان الجلسة الأولى انعقدت وحضرها جمع غفير من العمال والوجهاء بدار المدرسة التحضيرية ، وأن الحزب انتخب السيد أفندى على مديرا له ، والسيد محمد أحمد الحسن ، رئيسا ( وهو صاحب الاعلان السابق ذكره ) ٠

ويبدو من الأنباء القليلة عن هذا الحزب أن الخلاف لم

يلبث أن دب بين زعمائه وأنهم تبادلوا القذف والتنابذ على صفحات الجرائد ٠

ولسنا نعرف الكثير عن مؤسس هذا الحزب أو مصيره بعد تأسيسه ، ولكن من المحقق أن محمد أحمد الحسن كان صاحب جريدة وأن السيد أفندى على كان يعمل مديرا للمدارس التحضيرية كما كان عضوا فى مجلس ادارة نقابة كتاب الصحف العربية التى تأسست فى مارس ١٩٠٩ ٠ وسيظهر اسم السيد أفندى على من جديد عام ١٩٢٠ بمناسبة قدوم « لجنة ملنر » فقد كان يملك حينذاك جريدة اسمها « النظام » يقال انها أول من دعت الى مقاطعة لجنة ملنر ٠

ومهما يكن الأمر ، فمن الواضح أن أفراد هذه الجماعة « من المثقفين كانوا المسئولين الحقيقيين عن نشوء فكرة حزب للعمال وأن حزبهم هذا لم يكن نابعا من الطبقة العاملة ذاتها وان حمل اسمها ٠ ولعل هذه المحاولة أن تكون أقدم محاولات الطبقة الوسطى للسيطرة على الطبقة العاملة المصرية ، وفرض وصايتها عليها من خلال تأليف حزب يحمل اسمها ٠

## الطبقة العاملة والفكر الاشتراكى :

واتصالا بهذه القضية قد يكون من المفيد أن نتابع بوادر ظهور الفكر الاشتراكى فى هذه الفترة **لنعرف مدى ارتباط هذا الفكر بظاهرة نشوء الطبقة العاملة** وبدء حركتها الجماعية فى المجتمع المصرى ٠

ويلفت النظر حقا فى هذا الصدد ان الاشارات المبكرة

الى الاشتراكية فى الصحافة المصرية منذ ١٩٠٢ ارتبطت بأحداث الاضرابات العمالية . وكانت هذه الاشارات ـ فى الأغلب ـ تحذر من الاشتراكية كخطر كامن فى مشكلات العمل واضرابات العمال . ولكن هذه الاشارات اختفت بشكل ملحوظ ابتداء من عام ١٩٠٨ ، وهى السنة التى شهدت أروع الاضرابات العمالية وأعنفها ، وفى أعقاب ذلك أخذت تظهر مؤلفات عديدة عن الاشتراكية لا تحمل هذا التحذير أسهم فيها مفكرون لم تكن لهم علاقة مباشرة بالطبقة العاملة مثل شبلى شميل وسلامه موسى ومصطفى حسنين المنصورى ، وقد عنى سلامة موسى والمنصورى بالبحث فى مدى قابلية المجتمع المصرى للفكر والتطبيق الاشتراكى فى زمانهما . ففى كتابه عن « الاشتراكية » الذى صدر عام ١٩١٣ يقول سلامه موسى: ان ما يدعوه الى اصدار هذا الكتاب كثرة السخافات والغباوات التى تحكى عن الاشتراكية . وأنه يستهدف تنوير **الرأى العام** عن ماهيتها مع بيان أغراض الاشتراكيين فى أوربا وأمريكا . ويؤكد أنه وان كان لايطمع من خلال كتابه فى الدعوة الى الاشتراكية بين الجماهير أو العمل على تأليف حزب أو جمعية فانه يطرح كتابه أمام الجمهور القارىء « عسى أن يكون خميرة تختمر بها الأفكار الى حين تستعد البلاد للاشتراكية » .

ويتساءل سلامه موسى فى الفصل الرابع من كتابه . كيف تكون الاشتراكية فى بلد كمصر ، ثم يرد على ذلك بما يشبه البرنامج الذى يتبنى فكرة تربية الجمهور على الحكم النيابى الديمقراطى ثم تأميم المرافق مع تأكيد حكمة التدرج الوئيد لا الطفرة السريعة .

وفى الفصل الخامس من الكتاب وتحت عنوان « الاصلاح الاشتراكى فى الأمة » يشير سلامه موسى اشارات عابرة الى أهمية رعاية العمال فى الشيخوخة وعند الاصـــابة ، وكذا الاعتصاب السلمى لزيادة الأجور • وعلى الرغم من أن سلامه موسى ـ كما قال ـ لم يكن يدعو الى تشكيل حزب اشتراكى فى هذه الفترة فانه كان فى عام ١٩٢١ أحد المؤسسين الأربعة للحزب الاشتراكى المصرى •

ويبدو مصطفى حسنين المنصورى ـ فى هذه المرحلة ـ أكثر نضجا وواقعية من سلامة موسى ، وربما أكثر احساسا بواقع المجتمع المصرى • ولعلنا بحاجة أكثر الى تناول حياته وسيرته نظرا لقلة ماعرف عنه ، وندرة ما نشر عن مؤلفاته (١)•

---

(١) منذ سنوات التقطت من على « سور الازبكية » كتابا مترجما للفليسوف هنرى جورج بعنوان « التقدم والفقر » قام بتعريبه مصطفى حسنين المنصورى مفتش تعليم مجلس مديرية القليوبية ، وكان الكتاب منشورا عام ١٩٢٠ ، وهالنى أن المترجم ذيل اسمه بأنه « صاحب كتابى تاريخ المذاهب الاشتراكية ومساوىء النظام الاجتماعى وعلاجها » . ومرت سنوات أخرى دون أن يغادرنى الأمل يوما فى العثور على هذين الكتابين على أجد فيهما ما يصل تسلسل البحث والتنقيب فى تاريخ الفكر الاشتراكى وعلاقته بالطبقة العاملة المصرية . وفى منتصف ١٩٦٥ عثرت الباحثة بثينة صالح على كتاب « تاريخ المذاهب الاشتراكية »فى دار الكتب المصرية ، فكان مفاجأة كبرى لى من حيث مادته ا لعلمية ومازخر به من معلومات فضلا عن محاولة المؤلف وضع برنامج اشتراكى لمصر . وكانت المفاجأة الكبرى حقا أن الكتاب نشر عام ١٩١٣ وهو نفس العام الذى نشر فيه سلامه موسى رسالته الصغيرة عن « الاشتراكية ».

ولد ابراهيم حسنين المنصورى فى حارة الشيخ عبد الله بعابدين عام ١٨٩٠ وكان أبوه ضـــابطا بالجيش على جانب من الثراء ، ولكنه فقد ثروته عقب احالته الى المعاش ، فانهى حياته بالانتحار ، واضطرت أسرته الى معاناة الكثير من الصعوبات من بعده ولكن ذلك لم يعوقها عن تعليم أبنائها ، ونال ابراهيم حسنين المنصورى شهادة الابتدائية من مدرســـة الجيزة عام ١٩٠٣ ثم البكالوريا عام ١٩٠٧ من مدرسة التوفيقية الثانوية ثم تخرج من مدرسة المعلمين عام ١٩١١ وكان يدرس بالجامعة الأهلية المسائية أيضا . وعلى أثر تخرجه عين مدرسا بمدرسة المنصورة الابتدائية ، وظل يعمل بالتعليم حتى اعتزل الخدمة عام ١٩٣٠ ومنها انتقل الى الريف بالفيـــوم حيث كان يتملك أرض اصلاح ، لا يزال يمارس الزراعة بها الى وقتنا الحاضر.

ويلتقى ابراهيم حسنين المنصورى مع سلامه موسى فى أنه شغل بالفكر الاشتراكى نتيجة للتثقيف الذاتى والاطـلاع المكتبى ، فلم تكن له علاقة مباشرة بالطبقة العاملة ولم يشترك

---

وفى ديسمبر ١٩٦٥ اتفقت مع الباحث الشاب على الدين هـلال الذى كان ينقب فى تطور الفكر الاشـتراكى فى مصر ، على أن يلخص كتاب المنصورى وينشره وأن يوجه نداء الى القراء لعلنـا نتلقى منهم شيئا ينير لنا الطريق الى هذا المؤلف الفـذ . وعلى أثر نشر ملخص الكتاب فى مجلة المصور ( ١٧ ديسمبر ١٩٦٥ ) تلقينا مفاجـأة أكبر من الأستاذ مراد رشدى ـ ابن أخت المنصورى ـ الذى أبلغنا بأن المنصورى لا يزال حيا يرزق وأنه يعيش فى قرية الشواشنا بالفيوم وسافر اليه الباحث الشاب على الدين هـلال وقضى معه يوما ممتعا ، فى قريتـه النائية ، نشر على أثره مقالا جديدا عن حيـاة المنصورى ( المصـور ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ ) ننصح بمراجعتها .

ـ مثلا ـ فى أعمال الحزب الوطنى ونشاطه داخل النقـــابات المصرية ٠

وكتاب « تاريخ المذاهب الاشتراكية » حصـيلة للاطلاع الواسع على تطور الفكر الاشتراكى فى بريطانيا وفرنســـا والمانيا ، والفهم العميق للأصول الفلسفية لهذا الفكر ٠ والكتاب لا يتوقف عند هذا الحد ، بل يطرح قضية مستقبل الاشتراكية فى مصر ٠ وهنا يقرر المنصورى حقيقة هامة تتصل بمفهـوم تعدد الطرق الى الاشتراكية فيقول :

**« من الخطأ أن نتصور ان للاشتراكية مبـادىء ثابتة غير قابلة للتعديل او التحوير وان دعاتهـا يظهرون بمظهر واحد ورأى واحد فى جميع الأمم وان كانوا متفقـــين فى الغـــرض الذى يريدون الوصول اليه ولكنهم يختلفون فى الطرق المؤدية الى ذلك الغرض باختلاف شكل الحكومات والنظام الاجتماعى فى بلادهم »** ٠

وقد اعتقد المنصورى ـ فى زمانه ـ أن مصر بعيدة عن الاشتراكية بفضل خصب أرضها ووفرة خيراتها ولكن يوم أن يشعر الناس بقسوة التنافس وقلة الخيرات وازدياد البطالة مع تزايد النسل وتعدد الزوجات ومنافســـــة الأجانب الذين يســـيطرون على معظم موارد الثروة المصرية فان الاشتراكية سوف تكون حتمية ٠ ومع ذلك فانه يعرض برنامجا اشتراكيا رغم أنه يقرر ـ كما فعل سلامه موسى ـ أنه لا يقصد أن يكون برنامجا لحزب اشتراكى مصرى « فان الوقت لم يحن بعد للقيام بهذا العمل الذى يتطلب كفاءة علمية وأدبية ! ٠

نخرج من ذلك ـ اذن ـ أن ظهور الطبقة العاملة المصرية وبدء حركتها من العمل الجماعى قد واكب الارصاهات المبكرة للفكر الاشتراكى فى صفوف المثقفين الوطنيين • وعلى الرغم من أن المفكرين الاشتراكيين من أمثال سـلامة موسى وابراهيم حسنين المنصورى لم يكونا على صلة مباشرة بالطبقة العاملة ، فان أعمالهما كانت ـ فى نهاية الامر ـ تنقيبا رائدا عن حلول علمية لمشكلات الطبقة العاملة فى هذه الفترة •

## تدخل الدولة وتشريعات العمل : ـ

ماذا كان موقف الحكومة ازاء الطبقة العاملة طوال هذه الفترة ـ وكيف عبرت الحكومة عن هذا الموقف ، وما أثر ذلك فى حياة الطبقة العاملة وآمالها ومطالبها •

من المهم قبل الاجابة على هذه التساؤلات أن نميز بين المواقف المعلنة من جانب الحكومة وبين **حقيقة** السياسة التى تتبعها فى الواقع • فالشقة بين هذا وذاك واسعة •

ونحن نعتبر دكريتو ٩ يناير ١٨٩٠ ـ الذى أعلن حرية ممارسة الصناعة والحرف والمهن والتجارة ـ اعلانا رسميا من جانب سلطات الاحتلال عن سياسة « الحرية » التى ستكون قرين النمو الرأسمالى فى مصر ، وهى السـياسة التى تحـد ـ ولو نظريا ـ من تدخل الدولة فى العلاقات الاقتصادية وفى علاقات الاستخدام على وجه التحديد ، حتى لا يخل تدخلهـا بالتوازن الطبيعى هذه العلاقات • وقد عبر اللورد كرومر فى تقرير له عام ١٩٠٥ عن هذا الموقف عندما ادعى أن الحكومة

تتخذ موقف **الحياد** فيما يتصل بعلاقات العمال ورأس المال ، وانها لا تنوى التدخل فيما يجرى بينهما من خلاف ٠

ولسنا نجد فى هذه المرحلة برمتها ما يؤيد هذه السياسة المعلنة من جانب الحكومة ٠ فقد عرفنا ونحن نتابع الأحداث أن الحكومة لم تتوان عن « التدخل » فى علاقات العمل بما لديها من قوات البوليس ، وكان تدخلها فى الأغلب لصالح أصحاب الأعمال وفى خدمتهم ، وكثيرا ما أدى الى استفحال الأمور وتطورها نحو استخدام العنف من جانب العمال أنفسهم بل والجمهور أيضا ٠ وقد أدى هذا الموقف ـ ضمن عوامل أخرى ـ الى خلق تيار وسط المثقفين العاملين فى الحقل النقابى ووسط القيادات العمالية ، يستهدف حمل الحكومة على اصدار تشريعات لتنظيم علاقات العمل بأصحاب الاعمال ، ولتكون أداة فى إقرار الحقوق وتحديد الواجبات بين الطرفين ٠ وارتبط هذا التيار ارتباطا وثيقا بالاحداث العمالية ، فكان يشتد وينشط كلما وقع اضراب عمالى ، خصوصا اذا كان من شأنه المساس بمصالح الجمهور أو اقلاق راحتهم مثل اضراب عمال الترام وعمال الدخان والسجاير ٠

ولعل أقدم تعبير عن هذا التيار ذلك المقال الذى نشرته جريدة المقطم فى بداية القرن الحالى ( ٢٠ يناير ١٩٠٢ ) تحت عنوان « العمال فى مصر » وأكد فيه كاتبه : « ان حوادث الاضراب عن العمل التى تكرر وقوعها فى عاصمتنا هذه الآونة قد حولت الأنظار الى حالة العمال فى مصر **وخلو القوانين المصرية خلوا تاما من كل نظام يتعلق بمصلحة العمال وحالتهم الاجتماعية** ٠٠٠ » وان أهم ما تدعو اليه الحالة الآن سن

القانون لتحديد ساعات العمل بالنسبة للنساء والقصر منهم واجراء مراقبة فعلية على الشروط الصحية فى المعامل وانشاء صندوق معاش للمرضى والمتقاعدين » واعتبر الكاتب أن صدور تشريع العمل أمر تحتمه **الانسانية والرفق بالرعية** » حتى ولو لم يكن ضرورة تحتمها حكمة المحافظة على ثروة البلاد ٠

وتبرز هذه النظرة الانسانية ـ أو الخيرية ـ بين دعاة التشريع العمالى من خلال الرسالة التى نشرتها جريدة اللواء فى نفس السنة ( ٣١ أغسطس ١٩٠٢ ) حول استغلال الأحداث فى محالج الاقطان ٠ ففى هذه الرسالة نجد صورة قائمة عن أحوال العمل فى هذه المحالج ، فعمالها أغلبهم من الفتيات الصغار اللاتى يشتغلن مدة ١٧ ساعة بلا انقطاع٠٠ انهن طفلات صغيرات من سن ١٢ سنة فما دون ، حافيات ، نصف عاريات ، لا يقيهن من هذا الطقس الشديد البرودة الا القميص الأزرق وهو شعارهن ودثارهن وهن ذاهبات فى هذا الليل البهيم الى وابورات الحليج ولا حديث لهن فى الطريق الا خوف الخولى وضربه لهن بالسياط اذا تأخرن عن الميعاد بضع دقائق أو نصف ساعة على الأكثر ٠٠٠ »

ويصف الكاتب ظروف العمل داخل المحلج فيقول : «ان العمل يجرى فى وسط غبار وألياف القطن تتطاير فتسد المنافس وتزهق الأرواح والبرد قارس يجمد الدم فى العروق والطفلات المذكورات واقفات كالآلات المتحركة يلقمن القطن للدواليب صابرات صبر الكرام ، ولا يزلن يشتغلن حتى يطلع النهار وترتفع الشمس ٠٠٠ ثم يمكثن مواليات عملهن الى

الساعة السادسة مساء حتى تكاد كل منهن تقع خورا ... وقد يستبد بعض أصحاب الوابورات مع هؤلاء الطفلات فيزيدون لكل واحدة منهن نصف قرش على أجرتها اليومية نظير زيادة ثلاث ساعات أى الى الساعة التاسعة مساء » .

ويغرق الكاتب ـ فى نهاية هذا الوصف ـ فى أسلوب الاسترحام واثارة عواطف القراء لعله أن يجد بينهم « عضوا من أعضاء جمعية الرفق بالحيوان فيرفق بالانسان رفقه بالحيوان لأن حال عمال وابورات الحليج أصبحت مما يأسف عليه كل ذى قلب رحيم » .

وينشط تيار المطالبة باصدار تشريعات العمل نشاطا ملحوظا فى بداية عام ١٩٠٤ بمناسبة تجدد اضراب عمال الدخان والسجاير فى القاهرة ، ولكنه يتخذ موقفا جديدا ـ بعيدا عن أسلوب الاثارة الانسانية والخيرية ـ اذ يتجه نحو مهاجمة الحكومة واتهامها بممالأة رأس المال على حساب العمال . وتستخدم « الاهرام » ( ١٢ يناير ١٩٠٤ ) هذا الأسلوب ـ لأول مرة ـ فتقول « ان الحكومة لا تبدى حراكا لأنها على ما يظهر من أعمالها ميالة الى مساعدة أصحاب الأموال » ثم تطالب رجال الحكومة أن يتدخلوا فى الامر لمنع الخطر .

وتكرر « الأهرام » نفس الاتهام ( ٢٢ يناير ١٩٠٤ ) فتقول فى تعليق لها على اضراب عمال السجاير والدخان « ان الحكومة لاهية عن حل الاشكال لأنها على ما يظهر حكومة مال لا حكومة عمال » . وتواصل حملتها ( فى ١٢ فبراير ١٩٠٤) فتقول : «ان الظنون قد ساءت بالمحافظة وبالحكمدارية

والبوليس ورجال الحكومة على وجه الاجمال ، وبدلا من أن نراهم يوفقون ( بين العمال وأصحاب الاعمال ) نراهم يمدون أصحاب الأعمال بكل قوة ووسيلة تمكنهم من رقاب الضعفاء ونحن لا نقول ذلك لنحرك همة الحكومة لأننا عرفنا مقصدها وغايتها · فهى ليست حكومة للاحتفاظ بعيش الفقراء » ·

ومع بداية الصحوة الوطنية وتشكيل الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ يتبلور تيار المطالبة بتشريعات العمل ، دون أن يفقد ارتباطه بالأحداث العمالية الجارية ، ولكنه يبدو أكثر واقعية ونضجا ·

وقد لعب الزعيم الخالد محمد فريد دورا هاما فى دفع حركة المطالبة بالتشريعات نحو النضج عندما نشر سلسلة من المقالات عام ١٩٠٨ ينتقد فيها سياسة الحكومة ازاء العمال ويطالبها باستصدار القوانين الكفيلة بحمايتهم وتعويضهم · وتعتبر هذه المقالات ـ بحق ـ بداية الانطلاق الواسع لهذه الحركة وبلوغها قمة نشاطها فى السنوات السابقة على الحرب مباشرة · فلم يخل التقرير السنوى الذى كان يلقيه رئيس الحزب الوطنى فى الجمعية العمومية للحزب من اشارة الى ضرورة العمل على اصدار تشريعات العمل والضغط على الحكومة من أجل تحقيق ذلك ·

ولم تتوقف الحملة على جهود الحزب الوطنى ورجاله وصحافته ، بل شملت كافة الصحف فى هذا الوقت رغم تباين مواقفها السياسية والوطنية · وساهمت جريدة المقطم بنصيبها فى الحملة ( ١٤ مارس ١٩٠٨ ) فطالبت الحكومة باصدار قوانين العمل « بعد أن أظهرت الأمة العناية بالصناعة

والصناع فأنشأت المدارس الصناعية فى الاسكندرية والبحيرة والوجه القبلى وبعد أن امتلأت جوانب القاهرة والاسكندرية بمصانع البيرة وشركات المقاولات الكبرى التى تشغل الوفا من العمال الوطنيين ، حتى اذا خرج جيل العمال الجديد الى الأسواق والعمل يجد أن حكومته المكلفة بالاصلاح قد اعتنت به قبل ظهوره ، فوضعت له قانونا يضمن له مرافقه ووجوده ويساعده على النمو فى هذا القطر » ٠

وبدت المقطم أكثر واقعية فى حملتها ، فقدمت اقتراحا محددا بسبع مسائل ينبغى أن ينظمها قانون العمل المنشود وهى : العقود ، الأجور بأنواعها ، شروط محـــلات العمل الصحية والمدنية ، وظيفة نقابات العمال وأهميتها ونيابة هذه النقابات عن العمال ، شروط الاعتصاب والتحكيم ، وواجبات [illegible] المصانع بالنظر الى الحوادث للعمال ، وأخيرا شركات التضامن

وفى تقديرنا أن هذا الاقتراح كان يلخص جوهر المطالب العمالية فى هذه المرحلة ٠

والواقع أن هذه الحملة لم تذهب هباء ٠ فقد حققت بعض النتائج الهامة وان كانت نتائج محدودة من حيث ما تناولته من مجالات العمل ٠ ونحن وان كنا لا ندعى أن جميع القوانين العمالية ، التى أصدرتها الحكومة كانت نتيجة لهذه الحملة، فان جانبا هاما منها من قوانين الأحداث كان نتيجة مباشرة لها فى واقع الأمر ٠ ويمكن تصنيف القوانين التى صدرت فى هذه المرحلة ونعتبرها ذات صلة بالطبقة العاملة على النحو التالى :

**( أولا ) : تشريعات تراخيص العمل :**

فمنذ صدر دكريتو ٩ يناير ١٨٩٠ بشأن حرية ممارسة الصناعة والحرف والمهن والتجارة توالى صدور قوانين ( نوعية ) لتنظيم ممارسة العديد من الحرف والمهن لعل أهمها لائحة تعاطى الطب ( ١٣ يونيو ١٨٩١ ) والقوانين والقرارات الخاصة بتنظيم صيد الاسماك والمحار ( ٧ يوليو ١٩١٣ ) والقانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٤ بشأن تنظيم تعاطى صناعة الصيدلة والاتجار بالجواهر السامة ، ولائحة ( ١٠ يناير ١٨٩١ ) بشأن عربات النقل والصندوق ، وقرار ( ٢٩ يونيو ١٨٩٥ ) بترتيب قبانية وكيالين عموميين ، ولائحة مزاولة حرفتى القبانة والكيالة العمومية (٢٣ فبراير ١٩١٥) ولائحة « نقاشى الأختام » ( ٤ يناير ١٨٩٤ ) .

والأهمية التاريخية لهذه القوانين واللوائح أنها أدت بالضرورة الى تصفية البقية الباقية من علاقات الطوائف ، فى هذه المهن والحرف ، وربما أدت أيضا الى دفع أبناء هذه الحرف الى قبول العمل المأجور والانضواء نهائيا تحت جناح الطبقة العاملة النامية .

ويندرج ضمن هذه المجموعة من التشريعات « الأمر العالى بالقانون الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ( ٢٨ أغسطس ١٩٠٤ ) ، وهو الاسم الذى اختارته سلطات الاحتلال للمعامل والمصانع والورش الصناعية وخصوصا ما تستعمل منها المحركات البخارية . وقد نظم

هذا القـــانون اجراءات صرف « الرخص » لهذه المحـــلات واجراءات التفتيش عليها ومعاقبة المخالفين من أصحابها ٠

والواقع أننا نورد هذا القانون ضمن **تشريعات العمل** مع شيء كثير من التجاوز اذ أنه يكاد أن يكون خلوا من الأحكام التى يمكن اعتبارها أحكاما تتعلق بشـــئون العمل اللهم الا ماورد فى المادة السادسة منه من اشارة الى الاحتيـاطات « الواجب اتخاذها فى حالة وجود محظـــورات بالنســـبة للمشتغلين » ٠ تاركا تفصيل هذه الاحتيـاطات الى « الادارة ذات الشأن وتعتمد بقرار وزارى ٠

**( ثانيا ) تشريعات حماية الأحداث فى الصناعة :**

ويعتبر **القانون رقم ١٤** الصادر فى ٤ يوليو ١٩٠٩ بشأن المصادقة على لائحة تشغيل الأحداث فى معامل حليج الأقطان أول تشريع عمالى بمعنى الكلمة فى تاريخ الطبقـــة العاملة المصرية ٠ وصدوره فى عام ١٩٠٩ لا يمكن الا أن يكون استجابة للحملة العريضة التى نشطت حول تشريعات العمل فى هذه الفترة ، ونتيجة لما نشر عن أحوال العمـــل **تردية فى معامل الحليج** ٠

وقد نصت اللائحة على أنه لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم فى معامل حليج القطن ولا السماح لهم بالدخول فى عنـــابر الشغل ٠ كما منعت استخدام الأحداث الذين يتراوح سنهم من ٩ـ١٣ سنة كاملة مالم يكن بيدهم شهادات صادرة من السلطة المعنيـــة

لذلك موضحا فيها سن الولد وصلاحيته للعمل ـ ولكن يجوز سحب هذه الشهادات مؤقتا اذا ثبت أن الولد أصبح غير صالح للعمل لأى سبب من الاسباب ، والارجح أن المشرع ـ باستخدامه كلمة ولد ـ قصد حظر استخدام الاحداث من الاناث كلية ٠

وتناولت اللائحة تحديد ساعات العمل للأحداث فيما بين ٩ ـ ١٣ سنة فجعلتها ثمانى ساعات فى اليوم على الأكثر كما حظرت استخدام الأحداث أثناء الليل ( وهو عبارة عن المدة المحصورة بين الساعة السابعة مساء وبين الساعة الخامسة صباحا ) ٠ أما الاحداث الأكبر سنا فقد حظرت اللائحة تشغيلهم فى الغرف التى فيها آلات أكثر من ١٢ ساعة فى اليوم ٠ وقد عمم تطبيق هذه اللائحة فى السنوات التالية على الاحداث المشتغلين فى صناعة الغزل والنسيج وصناعة الدخان والسجاير ٠

ان صدور هذه التشريعات الهزيلة يعنى ـ فى واقع الأمر ـ أن الحكومة لم تتخل عن السياسة السلبية التى التزمتها منذ بداية القرن ، وهى السياسة التى جعلتها تصم أذنيها عن المطالب الحقيقية للعمال والنقابات والمثقفين العاملين فى الحقل النقابى ، والتى كانت تركز على اصدر قوانين للتعويض عن اصابات العمل واقرار حقهم فى مكافأة نهاية الخدمة والاعتراف بالوجود والحرية النقابية ٠

ان صدور هذه التشريعات يمكن أن نعتبره من قبيل العمل الشاذ الذى أثبت القاعدة ، وان نظرة عابرة ـ ونحن فى بداية عام ١٩٦٧ ـ الى أحوال العمل السائدة فى مجتمعنا الحاضر ، الى تشريعات العمل ، الى العلاقات الديمقراطية فى مواقع العمل ، لتجعلنا ننظر عبر السنوات الطويلة المريرة التى رأينا جانبا منها فى هذا الكتاب لنهمس لأبنائنا من شباب العمال ونقول ٠٠ كم كان الطريق طويلا ٠٠ وكم كان الكفاح مثمرا ٠٠٠

obeikandl.com